

Assembly Decision - M P H A - 25/٤/٢٠٠٧

المحترمين.

٥٩٣٠ / ش و د / م

٢٠٠٧/٠٤/٢٣

السادة / هيئة الأوراق المالية

الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة.

تحية طيبة وبعد،،،

أرفق لكم طيه محضر اجتماع الهيئة العامة الثالث عشر والمنعقد بتاريخ ٢٠٠٧/٠٤/٠٨ وذلك بعد أن تم توقيعه حسب الأصول.

وعليه يرجى إجراء اللازم...،،،

وتفضلاً بقبول فائق الاحترام،،،

المدير المالي الإداري

محمود زاهير



هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية
السيد/ة ...
٢٠٠٧
رقم الملف ...
الجهة المختصة ...

(١)

نسخة / المساهمين.



محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثالث عشر

٢٠٠٧/٤/٠٨	التاريخ
١١:٠٠ صباحاً	الوقت
مكاتب الشركة - ميدفارما	المكان

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس الإدارة لمساهمي الشركة فقد عقدت الهيئة العامة اجتماعها العادي الثالث عشر في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠٠٧/٤/٠٨ في مقر الشركة الكائن في موبص.

رحب رئيس الجلسة السيد مازن طنطش بالسادة المساهمين وكل من أعضاء مجلس الإدارة ومندوب مراقب الشركات السيد ضرار الحراسيس والساسة المهنيون العرب مدقو حسابات الشركة.

وطلب رئيس الجلسة من مندوب مراقب الشركات إعلان النصاب القانوني للجتماع. بحيث أعلن السيد ضرار الحراسيس باكتمال النصاب القانوني للجتماع بحضور (٨) مساهمين من أصل (٤٢٢) مساهم. يحملون ما مجموعه (٨,٩٣,٠٦٢٣) سهماً منها (٢,٥٨٧,٧٤٣) سهماً بالأصل و (٦,٣٤٢,٨٨٠) سهماً بالوكالة بنسبة حضور بلغت (٩٠,٥٠٪) من رأس مال الشركة البالغ (٩,٨٦٩,٥٨٣) سهماً.

كما أعلن عن حضور كامل أعضاء مجلس الإدارة السبعة، وبذلك يكون النصاب القانوني وجميع القرارات الصادرة عن الاجتماع قانونية وملزمة للمساهمين ومجلس الإدارة وبما يتماشى مع أحكام المادة (١٧٠) والمادة (١٨٣) من قانون الشركات الساري. وعملاً بأحكام المادة (١٨١) طلب السيد رئيس الجلسة تعيين السيد محمود زاهر كاتباً للجلسة وكلاً من السيد مروان حمدان وأشرف عبد الله مراقبين لجمع الأصوات وفرزها.

وقد أعلن السيد رئيس الجلسة المباشرة بجدول الأعمال على النحو التالي:

١. تلا السيد محمود زاهر محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثاني عشر لعام ٢٠٠٥ والمعقد بتاريخ ٢٠٠٦/٠٤/٢٣.
٢. أعلنت الهيئة العامة السيد رئيس الجلسة من تلاوة التقرير السنوي كونه قد وزع على المساهمين وتم الاقتراح بدمج البند رقم (٢) والبند رقم (٤) من جدول الأعمال.
٣. تلا السيد إبراهيم حمودة ممثل المهنيون العرب تقرير التدقيق للسنة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١.
٤. شكر السيد رئيس الجلسة كل من مندوب مراقب الشركات وممثل مدققي الحسابات السادة المهنيون العرب معلنًا فتح باب النقاش بسؤال السيد سعيد حمام العديد من الأسئلة على النحو التالي:
 - طلب السيد سعيد حمام تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من سبعة أعضاء إلى أربعة أعضاء وذلك لخفض المصاريف لينعكس ذلك على نتائج الشركة بشكل إيجابي.



رد رئيس الجلسة بأن مشروع القانون الحالي فيما يتعلق بحكمة الشركات المساهمة العامة حدد أعضاء مجلس الإدارة بما لا يقل عن ٧ أعضاء.

وأكيد بأن أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة الطويلة في إدارة الشركات ومعظمهم من كبار رجال الأعمال المعروفيين على مستوى الأردن والشرق الأوسط.

- اعترض السيد سعيد حمام على موقع الاجتماع وذلك لبعد المسافة واقتصر عقده في غرفة الصناعة أو غرفة التجارة في عمان.

ورد رئيس الجلسة ما دام المكان متوفّر لدى إدارة الشركة لا يوجد مبرر لاستئجار مكان لدفع تكاليف إضافية.

- واستفسر السيد حمام بأن هناك بند إضافات سيارات ضمن الموجودات الثابتة صفحة ٣٩ بمبلغ ٢١ مليون دينار وأوضح رئيس الجلسة بأن هذه الإضافات هي عبارة عن شراء سيارات لمندوبي المبيعات والترويج للشركة بحيث تم إيقاف دفع بدل السيارات لمندوبيها وتم منحهم سيارات من ملك الشركة وأن هذا القرار تم دراسته بشكل جيد من النواحي المالية وفيه مصلحة للشركة من عدة نواحي.

- ثبت السيد سعيد حمام اعتراضه على عملية الشراء واللجوء إلى البنك لتمويل هذه السيارات ودفع بدل مقطوع لمندوبيها بدل استخدام سياراتهم الخاصة.

- وفي مداخلة للدكتور رياض بن دقجي أستاذ التسويق في الجامعة الأردنية وأحد مساهمي الشركة ردًا على اعتراض السيد سعيد حمام مؤكداً بأن هذه السياسة جيدة جداً وهي صالح الشركة مؤكداً بأنه يجب على الشركة العناية بمندوبيها وزيادة عددهم مما ينعكس ذلك على مبيعات ونتائج الشركة وتحسين الربحية. كما أكد رضاه التام على موقع انعقاد الاجتماع وذلك لما في ذلك من مصلحة للشركة.

- وفي سؤال آخر للسيد سعيد حمام ضمن صفحة ٢٤ فيما يتعلق بالمزایا والمكافآت المنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والبالغة (٦٦٢٥٩) دينار. وفي حال تم تخفيض هذا العدد من أعضاء المجلس سينعكس ذلك في تخفيض هذه المكافآت والمزايا مما يؤثر ذلك على ربحية الشركة. ولماذا لا يتم توزيع أرباح على المساهمين.

أوضح رئيس الجلسة بأن الشركة لم تقم بتوزيع أية مكافآت لأعضاء المجلس طوال الفترة الماضية وأن الشركة حققت خلال العام الماضي نتائج جيدة جداً مقارنة مع السنوات السابقة وذلك بجهود مجلس إدارة الشركة وموظفيها. ولا يوجد إمكانية في الوقت الحالي لتوزيع أرباح تقديرية على المساهمين وذلك لحاجة الشركة للاستفادة في الوقت الحالي لتلبية مشاريع التوسيعة وخطط النمو المستقبلية.

- وفي سؤال السيد حمام صفحة ٣١ عن توضيح تصنيف المبيعات والبالغة (٩,٥٠٠) مليون دينار تقريرًا.

بحيث أوضح رئيس الجلسة بأن المبيعات موزعة على النحو التالي:

- (٨,٥ مليون دينار) مبيعات أسواق خارجية وتشكل ٦١٪ من إجمالي المبيعات.

- (١,٣٦١ مليون دينار) مبيعات عطاءات محلية وتشكل ١٤٪ من المبيعات.



- (٢,٣٤٠ مليون دينار) مبيعات محلية وتشكل ٢٤٪ من المبيعات.
- ضمن صفحة ٤٤ استفسر السيد حمام عن بند بضاعة منتهية الصلاحية ولماذا لا يتم الإنتاج حسب تقدير حجم المبيعات والاستهلاك.

رد رئيس الجلسة بأن هذه النسبة والبالغة ١٪ تقريبا هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع المبيعات وطبيعة الصناعة وهي أقل من المعدل الطبيعي لهذا البند.

- وفي سؤال السيد حمام صفحة ٤٢ لبند مصاريف الأسواق الخارجية وأن هناك ارتفاع بشكل كبير لهذه المصاريف ولماذا لا يوجد بها إيضاح.

وفي رد رئيس الجلسة بأن سبب الارتفاع هو من الواضح بسبب ارتفاع المبيعات لأن هناك جزء كبير من المصاريف يرتبط بالمبيعات بالإضافة إلى أن الشركة تغطي حوالي ١٦ سوق خارجي منها أسواق تحت التأسيس ومنها عامل منذ فترة مما يبرر سبب ارتفاع هذا المصرف.

- وأكد السيد حمام على تسجيل اعتراضه على مبلغ مصاريف الأسواق الخارجية مما أدى ذلك إلى انخفاض الربح للشركة وبذلك عدم جدوى ذلك للمساهمين.

وفي سؤال للدكتور رياض بندقجي عن إمكانية توزيع أسهم مجانية للمساهمين.

حيث رد رئيس المجلس بأن هذا سينتج عنه عبئا على الشركة والمساهمين بزيادة عبء رأس المال وتأثير ذلك سلبا على سعر السهم في السوق المالي.

- وفي استفسار للسيد عمر باطن عن زيارة إدارة الشركة للسوق الليبي ونية الشركة لشراء مصنع وما هي التطورات الحاصلة على مشروع التوسيع شاكرا إدارة الشركة ومجلسها عن النتائج الجيدة والنقلة النوعية للشركة.

ورد رئيس الجلسة أنه لا يوجد للشركة خطة أو نية لذلك وأن هذه المعلومات مغلوظة.

أما بالنسبة لمشروع التوسيع، فأكيد رئيس الجلسة بأن المشروع متوقع الانتهاء منه في نهاية شهر ٢٠٠٧/٥ بحيث أن معظم المراحل تم إنجازها من شراء الماكينات ووصولها وانتهاء الأعمال المدنية والكهربوميكانيكية.

- استفسر السيد سعيد حمام بأن حجم الذمم كبير جدا مقارنة مع المخصص المأذوذ في الميزانية وما هو مستوى كفاءة التحصيل.

رد الرئيس أن الذمم في معظمها ذمم جيدة جدا بحيث تشكل ٥٪ منها ذمم أسواق خارجية مقابل اعتمادات وبالصلص و٤٦٪ منها تخص عطاءات حكومية.

وبالتالي فإن المخصص المأذوذ في الميزانية كافي جدا مؤكدا على ذلك برأي المدقق وتقديره.

- وفي سؤال للسيد حمام بأن هناك استثمارات أوراق مالية بمبلغ يقارب ٢١ مليون دينار وخسارة بلغت

١٢٠,٠٠٠ دينار.

لماذا يتم الدخول بالسوق ما دام هناك خسارة



ورد رئيس الجلسة مؤكداً بأن الدخول كان لهدف تحقيق الأرباح وليس الخسائر وأن الدخول للسوق تم خلال عام ٢٠٠٥ والشركة بقصد تخفيض هذه المحفظة لتقليل الخسائر وأن الجزء الأكبر من هذه الخسائر هي عبارة عن مخصصات واحتياطات تم أخذها وهي ليست خسائر محققة:

- استفسر السيد حمام عن ضرورة وجود إيضاح لشيكات برسم التحصيل الموجود في الميزانية وذلك لأن مبلغها كبير جداً.

ورد رئيس الجلسة عن الكيفية التي يمكن أن يتم عمل الإيضاح فيها ولم يتم الإجابة من قبل السيد سعيد حمام وذلك لأنه من الواضح والبديهي لا يوجد إمكانية عمل تفصيل وإيضاح لهذا البند.

- كما استفسر السيد حمام بأن هناك مبلغ ٥١٧٦٦ دينار مخصص مكافآت للموظفين لمن صرفت هذه المكافآت.

ورد رئيس الجلسة أن هذا المبلغ مخصص لموظفي الشركة وسيتم صرفه حسب نظام مدروس.

- استفسر السيد حمام بأن هناك زيادة ملحوظة في مصاريف التمويل.

ورد رئيس الجلسة بأن السبب في ذلك واضح وهو زيادة حجم رأس المال العامل بسبب زيادة المبيعات ومشاريع التوسيع تحت التنفيذ مما أثر ذلك على زيادة مصاريف التمويل.

- وأكد السيد حمام على تسجيل اعتراضه على مصاريف التمويل وعلى عمليات الاستدانة من البنوك. وعلى المكافآت المصرفة لأعضاء مجلس الإدارة وعلى المبلغ المخصص لمكافآت الموظفين.

- وفي سؤال آخر للسيد حمام عن المصاريف الدعائية البالغة (١٩,٠٠٠ دينار) ومصاريف السفر البالغة (٣١,٠٠٠ دينار) والمصاريف المتفرقة البالغة (٢١,٠٠٠ دينار) موضحاً بأن مصاريف السفر مرتفعة وأن القانون لا يسمح لشركات الأدوية بإجراء عمليات الدعاية وتوضيح مبلغ المصاريف المتفرقة.

بحيث رد رئيس الجلسة بأن الشركة تغطي ١٦ سوق خارجي وأن هذا المبلغ بسيط جداً مقارنة مع عدد الأسواق وحجمها.

وبالنسبة لمصاريف الدعاية رد رئيس الجلسة بأن القانون هو الوحيد الذي يحدد سماح أو عدم سماح مثل هذا المصرف.

وبالنسبة للمصاريف المتفرقة فهي مكونة من عدة بنود تم دمجها حسب متطلبات التدقيق وفي حال الرغبة بالاطلاع عليها يمكن تزويحكم بكشف عنها.

- اقترح د. رياض بندقجي إغلاق باب النقاش والمصادقة عن البيانات المالية. وعليه أعلن رئيس الجلسة السيد مازن طنطوش إغلاق باب النقاش والمضي في جدول الأعمال:

أولاً: صادقت الهيئة العامة على تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية للشركة للسنة المنتهية في ٢٠٠٦/١٢/٣١

ثانياً: وافقت الهيئة العامة على إبقاء السادة المهنيون العرب مدققي حسابات الشركة لعام ٢٠٠٧ وتفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.



ثالثاً: صادقت الهيئة العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٠٦.

رابعاً: أية أمور أخرى.

لا يوجد أية أمور أخرى تقترح الهيئة إدراجها ومناقشتها.

وعليه وعلى ما تقدم أعلن السيد رئيس الجلسة انتهاء جلسة الاجتماع الثالث عشر شاكراً كافة الحضور وممثل مراقب الشركات وممثل المهنيون العرب وأعضاء مجلس إدارة الشركة متمنياً للشركة وللحضور دوام التقدم والنجاح.

تحريراً في تمام الساعة الواحدة من ظهر يوم الأحد الموافق ٠٨/٠٤/٢٠٠٧.

مذدو به
مراقب الشركات.

رئيس الجلسة

كاتب الجلسة